تسليمى
بجرد استطراد اذ لامدخل له فى المبحث ويمكن ان يقال ان المجوز الاول
والثانى منتفى ولا يمكن ان يجاب بان نفى الضرب وقد تجاوز من الفاعل
الى المفعول كما اجيب فى تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسند
الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير
متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم **قال** وسمى ايضا **اقول**
التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول
غيره وعلى اطلاق الشئ على الشئ وضعه تقال اسمى زيدا انسانا اى اطلق
عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شئ بشئ تقال سميت فلانا باسمه اذا
ذكرته به والمسمى تطلق ويراد به المفهوم الاجمالى الحاصل فى الذهن
عند وضع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا
اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا
اضيف الى العلم يراد به الثانى والاضافة بيانية والفرق بين
المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل هو ما يكون الغرض
الاصلى طلب دلالة اللفظ عليه وقصد تفهيمه بخصوصه لا الى طلب
فاذا لم يكف اللفظ مفيدا لخصوصه يجب نصب قرينة دالة
عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا
به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيم بل ليس طلب واحضار مفهوما
بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل وقد يطلق الوقوع على
المفعول والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوى وهو تعلق
فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشئ
لا الامر الحسى فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله

وعرفت

مسمى

اضافة الاسم

مطلب يعرف فيه معنى التسمية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

وعرفت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى
محلا بالوقايع وانه لا يصدق على الافعال التى بعضها واقعة
على بعضها خاصا نحو علمت زيدا وارادته وعلى نحو ما ضربت زيدا
على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد
والانعكاس **قوله** واما غير متعد **اقول** قال الزنجانى فى ترجمه
اذا اردت ان تجعل المتعدى لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب
انفعل او افتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا
وفيه اما اولا فلان افعل مشترك بين اللازم والمتعدى
واما ثانيا فلانه [نظر] لا يوجد الفعل المتعدى المنقول الى افعل
حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم [كما يعرف به] الاعوراد
كما الاحمر وعور اذا اعور فتامل **قوله** هو الحسن اى تناسب
الاعضاء بحسب الخلقة بل ثبت انه لم يرد به ان كل لازم يثبت
ويستمر فى الفاعل ثبات الحسن واستمراره فى الفاعل لان كثيرا
من اللوازم متجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص
واستمراره فى الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم
بالنظر الى انه لا يتجاوز عنه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر
قوله ويسمى اى غير متعد لازما الى اخره **اقول** قوله وعدم انفكاكه
عطف على اللزوم على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار
فى الفاعل فى كل لازم ولما ذكر فى القول الآتى قوله للزومه
على الفاعل كلمة على التضمن معنى القصر على الفاعل اعترض فى
بعض شروح الكافية على قوله الشاملة لازمة للحرفية والجريان الى الاسم

التسمية والنكتة والمناسبة لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس

لزوم

مطلب يعرف فيه معنى اللزوم مطلقا